

التحقق من فرض الإستمرارية باستخدام نموذج (Springate) أنعكاسه على تقرير المدقق الخارجي (بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

مهند طالب رزوقي¹ ، أ.د. صبيحة برزان فرهود²

المستخلص

يهدف البحث الى التحقق من فرض الإستمرارية من قبل المدقق الخارجي باستخدام نموذج (Springate) وتأثير ذلك على تقرير المدقق الخارجي وقد تم تطبيق النموذج على تسع شركات مساهمة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمن ثلاثة قطاعات مختلفة ولسلسلة زمنية امتدت لمدة (5) سنوات من (2015-2019)، وقد تم التحقق من مدى قدرة الشركات على الاستمرار، وتبين ان هنالك شركات قادرة على الاستمرار واخرى غير قادرة على الاستمرار وفق النموذج المعتمد، وبالمقابل ضعف ادراك المدقق الخارجي لمسؤوليته اتجاه فشل الشركات وعدم اعطاء رأي بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار اذ يتردد معظمهم ادراج ذلك لتجنب أن يكون سببا في الاسراع بالتعثر المالي، بما يؤدي الى انخفاض اسهم الشركة وسحب اموال المالكين وايقاف التعامل مع الشركة حيث كان الرأي ايجابي لجميع شركات عينة البحث، على الرغم من عدم ملائمة فرض الإستمرارية لبعض الشركات، انطلاقا من النتائج السابقة، يوصي الباحث بضرورة استخدام النماذج التمييزية الخاصة بقياس فرض الإستمرارية في الإجراءات التحليلية من قبل المدققين الخارجيين خلال مراحل التدقيق للمساعدة في التخطيط والاشراف وتحديد الإجراءات التفصيلية المطلوبة للتحقق من فرض الإستمرارية.

الكلمات المفتاحية: فرض الاستمرارية، تدقيق الاستمرارية، الفشل المالي

Verification of the Going Concern Using the (Springate) Model and its Reflection on the External Auditor's Report (Applied Research in a Sample of Joint Stock Companies Listed on the Iraq Stock Exchange)

Muhnnad Talib Razouki¹ , Prof. Dr. Sabiha Barzan²

Abstract

The research aims to verify the Going Concern by the external auditor using the (Springate) model and its effect on the external auditor's report. The model was applied to nine joint stock companies listed on the Iraq Stock Exchange within three different sectors and for a time series that spanned for a period of (5) years. From (2015-2019), the extent of the companies' ability to continue to exist has been verified, and there are companies that are able to continue and others that are unable to continue according to the approved model, In contrast, the auditor's lack of awareness of his responsibility towards the failure of the companies and not giving an opinion on the extent of the company's ability to continue as most of them hesitate, Inclusion of it to avoid being a cause. With drawing the money of the owners and stopping dealing with the company as it was positive for all companies of the research sample, and the need to not benefit from Sustainability for some companies, based on applied research results in the research uses Going Concern.

Keywords: going concern, audit of going concern, Financial failure

انتساب الباحثين

^{2,1} جامعة بغداد، المعهد العالي
للدراسات المحاسبية والمالية،
العراق، بغداد، 10001

¹ mhnd.talib@yahoo.com

² sabehabarzan@gmail.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر : حزيران 2022

Affiliation of Authors

^{1,2} Higher Institute of
Accounting and Financial
Studies, University of
Baghdad, Iraq, Baghdad,
10001

¹ mhnd.talib@yahoo.com

² sabehabarzan@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: June 2022

المقدمة

1. التساؤل الاول: ما مدى ملائمة فرض الإستمرارية شركات عينة البحث؟
2. التساؤل الثاني: ما هي الإجراءات التي يعتمدها المدقق الخارجي في التحقق من فرض الإستمرارية؟
3. التساؤل الثالث: ما مدى مراعاة فرض الإستمرارية في تقرير المدقق الخارجي؟

● **أهمية البحث:** تتبع أهمية البحث من الدور الذي يؤديه المدقق الخارجي في تقريره عن مدى قدرة الشركات على الاستمرار بممارسة نشاطها من خلال بيان مستوى سلامة الوضع المالي لتشخيص واقع الشركات المساهمة وتجنب الافلاس والتصفيّة والنهوض بواقع قطاع الشركات في البيئة العراقية إذ يسهم البحث في تقديم الرؤى الواضحة والمعلومات المفيدة للمهتمين بموضوع تدقيق فرض الإستمرارية للشركات للاستفادة منها عند اداء اعمال الرقابة والتدقيق .

● **اهداف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :

1. التعرف على فرض الإستمرارية وابعاده .
2. التحقق من قدرة الشركات عينة البحث على الاستمرار .
3. بيان مدى مراعاة فرض الإستمرارية على تقرير المدقق الخارجي.

● **فرضية البحث:** يوجد تأثير لفرض الإستمرارية على تقرير المدقق الخارجي.

● **مجتمع وعينة البحث:** يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المختلطة والخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كافة، والجدول رقم (1) يمثل عدد الشركات في سوق العراق للأوراق المالية مقسمة بحسب القطاعات.

أن مستقبل حياة الشركة واستمرارها هو رهينه وضعها المالي ففي حالة نقصان السيولة ونقص التمويل وعدم القدرة على سداد الالتزامات ستواجه الشركة خطر الافلاس، لذا فان موضوع التحقق من فرض الإستمرارية للشركة من الامور المهمة التي تخدم الشركة نفسها قبل الاطراف الاخرى (الدائنين، المستثمرين)، لذا فان مسؤوليه التحقق من ذلك تقع على عاتق المدقق الخارجي من خلال القيام بإجراءات التدقيق المناسبة الاساسية منها والتحليلية لكي يحصل على ادله الاثبات التي تمكنه من ابداء رأي فني ومحيد بمدى سلامة الوضع المالي للشركة تحت التدقيق ومدى قدرتها على الاستمرار، حيث يأتي هذا البحث كمحاولة للتحقق من فرض الإستمرارية للشركات عينة البحث من قبل المدقق الخارجي وذلك باستخدام نموذج (Springate) ومدى تأثير ذلك على تقرير المدقق الخارجي، ولتحقيق اهداف ومسعى هذا البحث، فقد تم تقسيمه على اربعة محاور خصص الاول منها لمنهجية البحث والدراسات السابقة، والمحور الثاني اختص بالاطار النظري لمتغيرات البحث، وقد عرض الفصل الثالث الجانب التطبيقي واخيرا جاء المحور الرابع لاستخلاص النتائج والتوصيات.

المحور الاول: المنهجية والدراسات السابقة

اولا- منهجية البحث

● **مشكلة البحث:** تواجه العديد من الشركات تحديات وصعوبات في الحصول على التمويل وتعثرها في سداد التزاماتها لنقص السيولة النقدية في ظل بيئة الاعمال المليئة بالمخاطر الداخلية والخارجية وكل هذه التحديات قد تتحول من حالة تعثر مالي الى فقدان القدرة على الاستمرار في ممارسة نشاطها ويؤول حالها الى الافلاس والتصفيّة اذا ما لم يتم تشخيص والمعالجة سواء من الادارة او من المدقق الخارجي، ومن هنا جاء دور المدقق الخارجي في تدقيق الإستمرارية ومدى مراعاة ذلك في تقريره، مما سبق يمكن تمثيل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

جدول (1) عدد شركات مجتمع وعينة البحث

النسبة %	العينة	عدد الشركات في القطاع	القطاع
12	3	25	الصناعي
60	3	5	التأمين
30	3	10	الفنادق والسياحة
23	9	40	المجموع

والجدول رقم (2) يوضح شركات عينة البحث اذ تم اختيار (9) شركة من مجتمع البحث بواقع (40) شركة وبنسبة بلغت (23%)، تمثلت بالاتي:

جدول (2) الشركات عينة البحث (المبالغ بالدينار العراقي)

اسم القطاع	اسم الشركة	رأس المال عن التأسيس	رأس المال لغاية/2019
الصناعي	المنصور للصناعات الدوائية	8000000	6469267350
	بغداد لصناعة مواد التغليف	250000	1080000000
	الصناعات الكيماوية	149500	180000000
التأمين	الامين للتأمين	150000000	3410000000
	الاهلية للتأمين	500000000	2500000000
	الخليج للتأمين	1000000000	2000000000
السياحة والفنادق	المدينة السياحية في سد الموصل	10000000	2400000000
	فندق بابل	300000000	2000000000
	فندق كربلاء	5000	5000000000

- الحدود الزمانية: تمتد المعلومات التي استخدمت في البحث للفترة الممتدة من (2015-2019).
 - الاساليب المستخدمة في البحث: تم التحقق من فرض الإستمرارية بإستعمال (Springate).
- ثانيا- الدراسات السابقة:
أ- دراسات العربية
الجدول (3) يبين الدراسات السابقة باللغة العربية.

جدول (3) : الدراسات السابقة باللغة العربية

الباحث	عنوان البحث	الهدف من البحث	المقاييس المستخدمة	اهم النتائج
[1]	مدى التزام المدققين الخارجيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) تقييم إستمرارية الشركات واثره على جودة المعلومات المحاسبية - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الاسلامية	الوقوف على المؤشرات التي يعتمد عليها مدققي الحسابات القانونيين في التحقق من فُدرة الشركة على الإستمرارية، تحديد العلاقة بين قيام مدققي الحسابات بتقييم المؤشرات المالية والتشغيلية والقانونية التنظيمية ومؤشرات الفشل المالي الخاصة بتقييم إستمرارية الشركات	استخدم في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل لربط والتفسير (استبانة).	هناك تأثير لقيام مدقق الحسابات بتقييم مؤشرات الفشل المالي المتعلقة بإستمرارية الشركة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (570) على جودة المعلومات المحاسبية، كما يوجد لتقييم أدلة الإثبات المتعلقة بالإستمرارية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم(570) على جودة المعلومات المحاسبية.

<p>فرض الإستمرارية لا يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل بل بالحاضر والظروف السائدة وقت اعداد البيانات المالية، أن نموذج (sherrod) قادر على تقييم الوضع المالي للشركة ومدى ملائمة فرض الإستمرارية</p>	<p>اعتمدت هذه البحث على انموذج (sherrod) للتنبؤ بفشل الشركات وعدم القدرة على الاستمرار</p>	<p>هدفت البحث الى تحقيق تكامل بين اجراءات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتحديد اجراءات التدقيق في فحص فرض الإستمرارية</p>	<p>اجراءات المدقق الخارجي في بيان قدرة الشركات على الإستمرارية بحث تطبيقي مقدم الى هيئة الأمانة في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين</p>	<p>[2]</p>
<p>توصلت البحث الى أن غالبية المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية تتميز بعدم فشلها المالي او تعثرها استنادا الى نتائج القياس وفق نموذج (Z-Sherrod) وقد توصل البحث الى وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية لجودة الارباح على إستمرارية الشركة</p>	<p>إستخدامات هذه البحث نموذج (Z-Sherrod) لقياس فرض الإستمرارية وتحليل البيانات المالية وإستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مقدار التأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.</p>	<p>هدفت البحث الى بيان مفهوم الإستمرارية واهميتها ووسائل قياسها فضلا عن معرفة مدى تأثير جودة الإرباح المحاسبية في إستمرارية الشركة.</p>	<p>تأثير جودة الارباح بإستخدام نموذج الاستدامة في إستمرارية الشركة - اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد</p>	<p>[3]</p>

ب- دراسات اجنبية

الجدول (4) يبين الدراسات السابقة باللغة الانكليزية

جدول (4) : الدراسات السابقة باللغة الانكليزية

أهم النتائج	المقاييس المستخدمة	الهدف من البحث	عنوان البحث	الباحث
<p>تباين كبير بين التقارير المقدمة من المدققين الخارجيين حول تقييم الإستمرارية، مع وجود علاقة واضحة بين تقارير المدققين بشأن الإستمرارية وفشل الشركات من خلال إستخدام التحليل الاحصائي للبيانات.</p>	<p>استخدمت الدراسة أنموذج استبانة، وكان مجموع العينات (60) عينه تم اختيارها بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة.</p>	<p>هدفت الدراسة الى تدقيق التقارير الخاصة بتقييم فرض الإستمرارية والفضائح التي واجهتها الشركات المساهمة العامة في دولة نيجيريا، مع بيان ابرز الامور التي تحول دون استمرارية تلك الشركات.</p>	<p>فرض الاستمراريه في تقرير المدقق الخارجي لمواجهه فضائح الشركات الكبرى في نيجيريا</p>	<p>[4]</p>
<p>تحديد العوامل التي تؤثر في العميل والمدقق الخارجي وتحديد العلاقة بين المدقق الخارجي وبين العميل، دقة الرأي الذي يبديه المدقق الخارجي حول إستمرارية المشروع، العواقب الناشئة عن</p>	<p>دراسة استقصائية</p>	<p>الغرض من هذا البحث هو دراسة ومناقشة الأكاديمية السابقة الأدبيات المتعلقة برأي المدقق الخارجي، تطوير إطار</p>	<p>تقرير المدقق الخارجي عن عدم التأكد لفرض الاستمراريه</p>	<p>[5]</p>

إبداء الرأي حول إستمرارية المشروع.		مفاهيمي لأبداء رأي المدقق الخارجي حول استمرارية المشروع.	
اهم ما توصل اليه البحث أن نموذج التمان اثبت نجاحه في عملية التنبؤ بالفشل المالي في العديد من البلدان وبنسبة دقة وصلت الى (64%) وقد وصل في بعض البلدان الى (86%) بشكل استثنائي، في حين انه قد يكون غير مستعمل في بعض البلدان نتيجة لتعدد النماذج الاخرى المنافسة له	تم تحليل (23) ورقة علمية نشرت في عام/2000 في أهم المجلات المالية والمحاسبية، وتم استعمال عينة دولية واسعة النطاق من (230) شركة من الشركات الصناعية الاوربية وغير الاوربية لتقييم تطبيق انموذج التمان في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الكبرى التي لا يقل مجموع اصولها عن (100) الف يورو.	هدفت هذه البحث الى مراجعة ما كتب حول فعالية وأهمية انموذج التمان للتنبؤ بالإفلاس عالميا وتطبيقاتها في العلوم المالية والمجالات ذات الصلة.	Distressed Firm and Bankruptcy prediction in an international context: a review and empirical analysis of Altman's Z-Score Model التنبؤ بتعثر وافلاس الشركات وفق سياق دولي: مراجعة وتحليل تجريبي لنموذج التمان Z-(Score).- ورقة علمية لكلية ستيرن للأعمال في جامعة نيويورك [6]

والمعلومات المثبتة في السجلات والقوائم المالية بهدف ابداء رأي فني ومحايدي في مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة الاعمال من ربح او خسارة وعن المركز المالي في نهاية فترة زمنية معينة، [10]، وعرف التدقيق الخارجي ايضا بـ "عملية منهجية منظمة لجمع وتقييم الادلة عن المعلومات لتحديد والتقرير عن مدى التوافق بين هذه المعلومات ومعايير تم وضعها على نحو مسبق [11]، ويشير مصطلح التدقيق الخارجي عادة إلى تدقيق القوائم المالية، والتدقيق المالي هو فحص موضوعي وتقييم للبيانات المالية للوحدة للتأكد من أن السجلات المالية هي تمثيل عادل ودقيق للمعاملات التي تدعي أنها تمثلها، يمكن إجراء المراجعة داخليا من قبل موظفي المنظمة أو خارجيا من قبل شركة محاسب قانوني خارجي [12].

ثانيا- دور المدقق الخارجي في التنبؤ بفرض الإستمرارية: تتمثل واجبات المدقق الخارجي في التنبؤ بفرض الإستمرارية وتقييم قدرة الشركة تحت التدقيق على الاستمرار بالإجراءات الآتية: [13]

1. فحص وتحليل السيولة والتدفقات النقدية والارباح وتوقعات الإدارة.
2. فحص وتحليل البيانات المالية المرحلية في الربع الاخير من السنة المالية.
3. فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة الميزانية ولاسيما ذات التأثير في إستمرارية الشركة.
4. تحليل ودراسة الأحداث أو ظروف التي يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على استمرارية الشركة.

ثالثا- المساهمات التي قدمها البحث الحالي

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تقوم بالتحقق من فرض الإستمرارية في القوائم المالية بإستخدام نموذج (Springate) وتحديد مدى تأثير ذلك على تقرير المدقق الخارجي وذلك من خلال استقرار تقارير المدقق الخارجي وبيان مدى مراعاة موضوع فرض الإستمرارية للشركات عينة البحث عند ابداء الرأي، اذ لم تقم أي من الدراسات السابقة وحسب اطلاع الباحث بتدقيق فرض الإستمرارية باستخدام هذا النموذج.

المحور الثاني: الاطار النظري

اولا- تعريف المدقق الخارجي و التدقيق الخارجي

عرف المدقق الخارجي على انه " هو كل شخص طبيعي او معنوي يمارس مهنة مراقبه الحسابات وتدقيقها ومجاز رسميا من المنظمات المهنية المختصة" [7]، كما عرف المدقق الخارجي بأنه "جهة مهنية مختصة ومستقلة تقوم بتدقيق الحسابات المالية من اجل التعبير عن الرأي على أساس انتظام وصدق حسابات الشركة" [8]، وقد عرف المدقق الخارجي هو " شخص طبيعي او معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل) يقوم بعملية فحص القوائم المالية للشركة وابداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج الى الفئات المستفيدة" [9]، اما التدقيق الخارجي فانه " علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والاساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية

(البيانات المالية)، مما يجب على المدقق الخارجي التأكد من مدى قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها وسلامة المركز المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين وطمئنة المالكين بسلامة عمل الإدارة وذلك من خلال الرأي الذي يستند عليه المستخدم المباشر وغير المباشر في اتخاذ القرار.

رابعاً- اطار مفاهيمي عن فرض الإستمرارية: أن فلسفة إستخدام فرض الإستمرارية في المحاسبة المالية تفترض أن لكل مؤسسة وحدة محاسبية مستمرة، ولطالما ليس هناك دليل على نقيض ذلك، فانه يفترض أن يكون عمر الوحدة المحاسبية أطول من الأعمار الانتاجية للأصول التي تستعملها بمعنى أن الوحدة المحاسبية ذات عمر مستمر بينما الأصول التي تستخدمها ذات أعمار محدود، وبمعنى اخر يجب أن تكون الشركة متواصلة في مزاولة نشاطها إلى اجل غير محدد أنها ستستمر في المستقبل المنظور على اقل تقدير الأمر الذي يبرر بحسب رأي باتون تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم الأصول الثابتة، فإن اي خطأ ينتج عن اتباع مبدأ التكلفة التاريخية قد يعوض في السنوات اللاحقة، وإذا ما افترضنا أن مخصص الاستهلاك لن يكفي عند ارتفاع الأسعار، أيضاً لا تحدث مشكلة لأننا كنا رابحين في السنوات الماضية، وربحنا هذه السنة سيغطي هذا الارتفاع في الأسعار، لكن جيل المساهمين الحاضر سيحرم من أرباح من حقه حيث ستتحول إلى جيل آخر عندما تكون الارباح في حالة متذبذبة الأرباح بين دورة مالية وأخرى، فما دام المشروع مستمر فإن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية قد يعوض الخسارة التي قد تتحقق في إحدى الدورات المالية وعلى الرغم من إيجابيات هذا الفرض، إلا أنه ظهر له بعض السلبيات، ومنها أن تطلع الإدارة إلى تمهيد الدخل (جعل الدخل غير متذبذب) قد ساعد في توطين الثروة بين أجيال المساهمين، وذلك من خلال تقديم عوائد شبه متساوية على مر الدورات المالية المتباينة في الأرباح والنتائج، [15] حيث تعد إستمرارية الشركة إحدى الفروض الرئيسية التي تؤثر في اعداد القوائم المالية التي تستند على قاعدة "عدم التصفية"، وبما يتفق مع التوقع الطبيعي للإدارة والمالكين، أما احتمالية التصفية تعد حالة استثنائية، إن العديد من المبادئ المحاسبية المطبقة في المحاسبة تجد مبررها في هذا الفرض ولو قمنا باستبعاده لما أمكن تبرير إستخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول، أو مبدأ مقابلة الإيرادات، أو مبدأ الاستحقاق، أو احتساب الاستهلاكات للأصول، وغيرها من المبادئ المحاسبية التي تعد الأساس في إعداد القوائم المالية، [16].

خامساً- تعريف فرض الإستمرارية: عرف فرض الإستمرارية من قبل (IASB,2006) "على أن الشركة سوف تستمر في اعمالها

5. ما إذا كانت الظروف او الاحداث تولد شكوك جوهريه باستمرارية الشركة.
6. ما إذا كان فرض الاستمراريه ملائماً في إعداد القوائم الماليه وعرضها.
7. كفاية الافصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية.
8. تقييم جدية هذه الخطط، وهل سيكون من المرجح أن يحسن نتائج هذه الخطط من الوضع.
9. على المدقق الخارجي تقييم موثوقية البيانات الأساسية المتولدة عن توقعات الشركة لتدفقاتها النقدية وتعد دراسة هذه التوقعات امراً مهماً في تقييم خطط الإدارة للتصرفات المستقبلية.
10. الاستفسار عن اي معلومات أو حقائق مستجدة خلال فتره قيام الادارة بالتقييم.
11. طلب اقرار خطي من المكلفين بالحوكمة أو الإدارة بمدى جدوى خططهم للتصرفات المستقبلية في تحسين الوضع .

ثالثاً- أثر فرض الإستمرارية على رأي المدقق الخارجي؛ الخسائر الناجمة عن الاستثمار والفشل المتعلق بشركات خضعت قوائمها المالية للتدقيق والتي ابدى فيها المدققون رأياً نظيفاً غير متحفظ، يعزوها كثيرون الى فشل عملية التدقيق، بينما هو فشل اعمال تكون ادارة الشركة هي المسؤولة عنه، كون مسؤولية المدقق الخارجي عند القيام بالتدقيق تتمثل بأبداء رأي مهني حول صدق و عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي، ونتيجة النشاط ويعد تقرير المدقق الخارجي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المستخدمة للبيانات المالية، ولا بد أن نشير إلى أنه بالرغم مما يبذله المدقق الخارجي من تأكيد في ضوء المعايير المطلوبة وبذل العناية المهنية اللازمة (عناية للرجل المعتاد)، والاستقلالية المهنية والحياد، تبقى القوائم المالية متضمنة بين طياتها مشاكل أو قيوداً موروثة تؤثر في القياس المحاسبي لعناصر هذه القوائم، وبذلك لا تظهر نتائج النشاط، والمركز المالي بشكل صادق و عادل وينعكس ذلك على رأي المدقق الخارجي النظيف او غير المتحفظ، لذلك تبقى مسألة الصدق والعدالة التي يقرها المدقق الخارجي في رأيه محل جدل بسبب أثر قيود او محددات القياس المحاسبي في القوائم المالية أنعكاسها سلبياً على رأيه، [14]، ويرى الباحث أن هدف المحاسبة هو تقديم معلومة للمستخدم لغرض اتخاذ القرار ولا تعد هذه المعلومة مفيدة مالم يتم تأكيدها من قبل المدقق الخارجي وبناءاً على ذلك يقع على عاتق المدقق الخارجي مسؤولية ابداء الرأي بمدى صدق و عدالة القوائم المالية أنها تعبر عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط ويتأثر ذلك الرأي عندما يتوفر الدليل الموضوعي بقيام الجهة تحت التدقيق بتضليل تلك المعلومة

ب- مؤشرات تشغيلية وتمثل بما يأتي:

(فقد مديرين مهمين دون إيجاد من يحل محلهم، فقدان امتياز أو سوق رئيس أو مورد رئيس، صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة، أو نقص في المستلزمات المهمة)

ج- مؤشرات أخرى:

(عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى، دعاوى قضائية قائمة ضد الشركة، التغيير في القوانين الحكومية والسياسات)

سابعاً- قياس الإستمرارية: اجري العديد من الدراسات في مجال تقييم مدى قدرة الشركات على الاستمرار وقد توصلت تلك الدراسات الى أن المؤشرات المالية هي السائدة وتشكل الاثر الجوهري في مدى ملائمة هذا الفرض كالمؤشرات المتعلقة بالسيولة والربحية والمديونية وتوازن الهيكل التمويلي الخ...، ورغم اهمية المعلومات المالية في هذا التقييم الا أن دراسات اخرى قد اشارت الى اهمية المؤشرات غير المالية ايضا في هذا المجال مثل خطط الادارة في مواجه الظروف غير الاعتيادية او الدعاوى القضائية المقامة على الشركة او فقدان سوق رئيسي او مورد رئيسي الخ..، ويرى البعض أن من واجبات المدقق الخارجي أن يقوم بتصميم وتنفيذ ومدى اجراءات التدقيق الاساسية والتفصيلية لجمع ادلة الاثبات المناسبة والكافية التي تدعم رأيه بمدى ملائمة فرض الإستمرارية [22]. ولكن يرى الباحث ضرورة أن يأخذ المدقق الخارجي بالمعيار الدولي للتدقيق (570) الذي يقضي بافتراض الإستمرارية للشركات مالم يوجد دليل ينافي ذلك، ولو اخذ بالرأي الاول لأضيفت للمدقق مهام جديدة ستعكس اثرها على وقت وجهد وتكلفة التدقيق، وتأكيدا لما تقدم يمكن للمدقق قياس فرض الإستمرارية بأحد النماذج لمساعدته في بيان مدى قدرة الشركة تحت التدقيق على الاستمرار ونذكر ابرزها وكما يأتي:

أ- نموذج (Argenti): يعرف نموذج (Argenti) في الادبيات المحاسبية باسم (A- Score) ويعتمد على اساس الجمع بين أسلوب تحليل المخاطر التحليل المالي من خلال الجمع بين المؤشرات النوعية أو الوصفية والمؤشرات المالية أن كان يعطي للأول وزنا أكبر وذلك من خلال تحديد وزن نسبي لكل متغير بحسب نوع الشركة وحجمها ونشاطها والظروف المحيطة وخبرتها السابقة وعمرها.

وقد حدد (Argenti) ثلاثة اتجاهات لإنهاء حياة الشركة: [23].

1. الاتجاه الاول: يسلط الضوء على مسار الفشل الاعتيادي للشركات حديثة التأسيس، وعادة ما تكون صغيرة الحجم ولا يزيد الحد الاعلى لحياتها عن عشر سنوات ومستوى أدائها

في المستقبل المنظور ولاجل غير مسمى، ولن تصفى أصولها وتتوقف انشطتها، ولحين حدوث ذلك يجب عليها أن تكون قادرة على زيادة المواردها ونمو انشطتها لتحقيق الاهداف وايفاء الالتزامات، ولا توجد هناك مؤشرات تثير الشك بالقدرة على الاستمرار"، وقد عرفه (Kiger) "فرض الإستمرارية تنطبق على المشروع الذي يواصل عمله في المستقبل المنظور لفترة زمنية غير محددة تكفي لإستخدام موارده الاقتصادية كما مخطط لها مع عدم وجود نية انية لتصفيته او تقليص انشطته بشكل مادي وصريح ومؤثر على طبيعة اعمال المشروع"، [17]، وكما عرف ايضا "ان تكون نشاطات المنشأة غير متعلقة بفترة معينة، أن تكون مستمرة الى اجل غير محدد"، [18]، وعرف ايضا ب "أن الشركة تنشأ لتستمر من فترة إلى أخرى مع امكانية مقابلة التزاماتها عندما يحل أجل السداد دون الحاجة إلى تخلص جوهري من الاصول، أو تغيير في هيكل الديون، أو الاضطرار إلى تخفيض حجم العمليات والانشطة"، [19]، وقد اشار معيار الإبلاغ المالي الخاص بعرض القوائم المالية رقم (1) لسنة (2018) المعدل ضمن الفقرة (25) لهذا الفرض "عند إعداد القوائم المالية يجب على الادارة اجراء تقويم لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار على أنها منشأة مستمرة ويجب أن تعد تلك القوائم على اساس افتراض الاستمرار مالم تنوي الادارة عكس ذلك، وعندما تعلم الادارة عند اجراء التقييم بحالات عدم التاكيد الجوهري متعلقة بظروف واحداث قد تلقي شكوكا كبيرة على قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، فانه يجب عليها أن تفصح عن حالات عدم التاكيد، وعندما لا القوائم المالية من قبل الادارة على اساس هذا الفرض فانه يجب عليها أن تفصح عن هذه وسبب عدم اعتبار أن المنشأة مستمرة [20]، وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن فرض الإستمرارية لا يعني بقاء الشركة بصفة دائمة، أما ستبقى الشركة موجودة لفترة كافية لإستخدام اصولها لتنفيذ أعمالها الحالية، والوفاء بالتزاماتها او لغاية تنفيذ الاهداف التي تأسست الشركة لأجلها.

سادساً- مؤشرات الشك بإستمرارية الشركة: [21]**أ- المؤشرات المالية وتمثل بالاتي:**

(زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة، مشاكل في الاقتراض، ظهور النسيب المالية، الأساسية بشكل سلبي، الخسائر التشغيلية المتكررة، التأخر في توزيع الأرباح أو توقفها، الالتزام بشروط القروض، تعامل الموردين ودائني البضاعة بالنقد فقط).

وهو مقياس مثالي بالنسبة الى المؤسسات المالية كونه يعتمد على محورين في القياس الاول يتمثل بقياس درجة المخاطرة والانتماء للمؤسسات المالية، والثاني يعتمد ستة مؤشرات مالية مستقلة فضلا عن الاوزان النسبية لمعاملات دالة التميز التي اعطت لهذه المتغيرات بحسب الصيغة الآتية: [24].

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6 \dots (1)$$

حيث إن:

$$X1 = \text{رأس المال العامل/اجمالي الموجودات}$$

$$X2 = \text{الموجودات السائلة/مجموع الموجودات}$$

$$X3 = \text{حقوق المساهمين/مجموع الموجودات}$$

$$X4 = \text{الارباح قبل الفوائد/مجموع الموجودات}$$

$$X5 = \text{مجموع الموجودات/مجموع المطلوبات}$$

$$X6 = \text{حقوق المساهمين/الموجودات الملموسة}$$

وبناء على عدد نقاط (Z) يجري تصنيف الشركات الى خمسة فئات حسب قدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي في جدول رقم (5):

جدول رقم (5) : تصنيف فُدرَة الشركات على الاستمرار وفقا لنموذج (Sherrod)

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة (Z)
الاولى	غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	قليلة التعرض لمخاطر الإفلاس	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$-5 \geq Z \geq 5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

(الجدول بتصريف الباحث [24])

فإذا كان تقدير في النموذج أكبر من (0.862) فإن الشركة تعاني من مخاطر الإفلاس وغير قادرة على الاستمرار والعكس إذا كانت النتيجة أكبر من تلك القيمة، ولقد أثبت النموذج فُدرَة عالية على التنبؤ بمدى ملائمة فرض الإستمرارية لجميع الشركات وقد وصلت نسبة نجاح النموذج الى (92.5%) في قدرته على التمييز من بين (40) شركة ناجحة و (40) شركة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتهما، وقد قام (Botheras) بتطبيق النموذج على (50) شركة صغيرة متوسطة الحجم والتي لا يقل مجموع اصولها عن (5.2) مليون دولار وقد وصلت نتيجة صحة التنبؤ (88%)، كما قام (sands) بتطبيق النموذج على (24) شركة كبيرة لا يقل مجموع اصولها عن (63.5) مليون دولار وقد وصلت نتيجة صحة التنبؤ الى (83.2)، وبناء على ما تقدم سيقوم الباحث باستخدام نموذج

ضعيف، وخلال هذه الفترة تبرز مؤشرات محددة تشير الى مدى فُدرَة الشركة على الاستمرار.

2. الاتجاه الثاني: يسلط الضوء على الفشل الديناميكي للشركات التي تبدأ صغيرة الحجم وتنمو سريعاً في الفترات المبكرة لدورة حياتها لتسجل بعد ذلك انتكاساً شديداً بالأداء ويعزو سبب ذلك إلى المبالغة في تفاؤل الإدارة بعد تحقيق النجاح والطموح بالتوسع في الأنشطة، مما سيؤدي إلى زيادة الديون وتآكل رأس المال بسبب عدم كفاءة السياسات المالية والإدارية التشغيلية.

3. الاتجاه الثالث: يسلط الضوء على فشل الشركات الكاملة أو ناضجة النمو التي تواجه تحديات وصعوبات نتيجة لقرارات استراتيجية خاطئة اتخذتها كـ(المبالغة بالتوسع، خسارة مفاجئة لسوق رئيسي، الفشل في الاستحواذ على مشروع مهم، عدم الفُدرَة على الاستجابة بصورة كافية للتغيرات).

ب- نموذج (Sherrod 1987): يعد أحد النماذج الكمية في قياس فرض الإستمرارية وتحديد مدى فُدرَة الشركات على الاستمرار،

ج- نموذج (Springate): قام الباحث الكندي (Gordan) بتطوير نموذج للتنبؤ بمخاطر الشركات العاملة في السوق الكندي حيث اتبع أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات المالية المكونة للنموذج، فقد اعتمد على عينة من الشركات حجمها (80) شركة نصفها مفلسة والآخرى ناجحة حيث تم تحليل (19) نسبة مالية ليتوصل إلى صيغة نموذج يتكون من أربع نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بخطر الإفلاس، وكما في صيغة التالية: [25].

$$Z = 1.03 X1 + 3.07 X2 + 0.66 X3 + 0.4 X4 \dots (2)$$

$X1 = \text{رأس المال العامل/مجموع الأصول} = X2 = \text{الربح قبل الفوائد}$
 $\text{الضرائب/مجموع الأصول} = X3 = \text{صافي الربح قبل}$
 $\text{الضرائب/الخصوم المتداولة} = X4 = \text{المبيعات/مجموع الأصول}$

3. اذا لم يتم ازالة الشك حول إستمرارية الشركة بشكل مناسب فعلى المدقق الخارجي دراسة فيما اذا كانت البيانات المالية قد:

- افصحت بشكل ملائم عن الظروف الاساسية التي اثارت الشك الجوهرى بإستمرارية الشركة.

- افصحت عن عدم تأكيد حول إستمرارية الشركة .

ب- اعتبار اساس الإستمرارية غير ملائم: [20]

يجب على المدقق الخارجي أن يبدي رأياً سلبياً في تقريره اذا توصل الى قناعة بان فرض الإستمرارية غير ملائم ويتضمن تضليل جوهرى وشامل للبيانات المالية بعد تنفيذ الإجراءات الاضافية والحصول على المعلومات الكافية والادلة الاثبات المناسبة التي تدعم ذلك الرأي.

يرى الباحث أنه يوجد بين الإستمرارية ورأي المدقق الخارجي تأثير متبادل احدهما يؤثر في الاخر حيث أن نجاح عمل المدقق الخارجي يتمثل بأبداء رأي فني محايد بمدى صدق وعدالة القوائم المالية أنها تعكس حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط للشركة تحت التدقيق أن اي اثر جوهرى يتعلّق بملائمة فرض الإستمرارية سينعكس اثره على ذلك الرأي وبالمقابل أن ابداء رأي غير نظيف (سلبى، متحفظ، امتناع عن ابداء الرأي) في بيانات مالية تحمل بداية تعثر مالي او شك باستمراريته قد يسهم هذا الرأي بتسريع عملية الفشل المالي للشركة نتيجة لتأثر المستخدمين (الدائنين والمستثمرين) بذلك الرأي واتخاذهم قرارات لا تصب في مصلحة الشركة مما سيصعب وضع الشركة اكثر مما كانت عليه قبل ذلك الرأي .

عاشرا- تأثير فرض الإستمرارية على اجراءات التدقيق انعكاسها على تقرير المدقق الخارجي: خضعت البيانات المالية لمزيد من التدقيق في الاونة الاخيرة بسبب الفشل المالي لكبار الشركات العالمية مثل Enron World Com، وأخفاقات التقارير المالية لها وفي ضل الطلب على المعلومات الموثوقة من قبل المستخدمين، [15]، يلاحظ أن المعايير الدولية والبريطانية والأمريكية قد أشارت إلى أن المدقق الخارجي لا يقدم ضمان لسلامة الوضع المالي للشركة محل التدقيق في المستقبل ومن ثم لا يعد إفلاس شركة ما بأنه تقصير من جانب المدقق الخارجي بعد إصداره لتقريره النظيف على قوائمها المالية أن لم يشر إلى مسألة الفشل المالي والقدرة على الاستمرار، [26]، مما ولد ذلك المناخ الملائم الذي لا يشعر المدقق الخارجي بالمسؤولية في هذا الجانب فضلا عن عدم وجود إلزام في كل عملية تدقيق بتأدية إجراءات تصمم خصيصا للتأكد من سلامة الوضع المالي وخلوه من الفشل المالي، ولكن عليه متطلبات أخرى يؤديها كإجراءات إضافية فقط في حالة

(Springate) لقياس فرض الإستمرارية للشركات عينة البحث للفترة من (2015-2019).

ثامنا- مسؤولية المدقق الخارجي عن فرض الإستمرارية: تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي بتقييم قدرة العملاء على الاستمرار مرتبطة بمعيار العناية المهنية فإذا قام المدقق الخارجي ببذل العناية المهنية، ومارس حذره المهني، ثم ظهرت بعد ذلك مؤشرات عدم قدرة العملاء على الاستمرار فإنه لن يكون مسؤولاً ما دام أن المؤشرات لم تظهر خلال الفحص الاعتيادي، وممارسة الحذر المهني، ولكن إذا تبينأنهناك مؤشرات تعثر او فشل واضحة تظهر خلال الفحص العادي، ولم يشر المدقق الخارجي لها فإنه يعد مسؤولاً عن ذلك [16]، وازضافة لذلك تقع مسؤولية على المدقق الخارجي بان يحصل على ادلة كافية ومناسبة حول مدى ملاءمة فرض الإستمرارية في إعداد البيانات المالية واستنتاج ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة عاملة، هذه المسؤولية تبقى قائمة حتى لو لم يتضمن إطار إعداد التقارير المالية المستخدم في إعداد البيانات المالية مطلباً صريحاً للإدارة لإجراء تقييم محدد لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة عاملة، كما لا يمكن النظر إلى تقرير مدقق الحسابات على أنه ضمانة لقدرة الوحدة على الإستمرارية لان المدقق الخارجي لا يستطيع التنبؤ الأحداث أو الظروف المستقبلية اضافة الى أن التدقيق الخارجي لا يوفر تأكيد مطلق أنما تأكيد معقول عن خلو البيانات المالية عن الاخطاء الجوهرية، [24].

تاسعا- اثر الإستمرارية على رأي المدقق الخارجي: بعد قيام المدقق الخارجي باختبارات واجراءات التدقيق المناسبة للحصول على ادلة الاثبات و المعلومات الضرورية التي تساعده في ابداء الرأي يقرر المدقق الخارجي هل يوجد شك حول إستمرارية المنشأة او لا، وهنا قسم المعيار الدولي الخاص بالإستمرارية رقم (570) ملائمة الإستمرارية الى جزئيين وهما :

أ- اعتبار اساس الإستمرارية ملائماً: [20]

1. عند توصل المدقق الخارجي الى قناعة بملائمة فرض الإستمرارية استنادا الى المعلومات التي حصل عليها وكفاية ادلة الاثبات، فيجب عليه ابداء رأي نظيف.

2. عند توصل المدقق الخارجي الى قناعة بملائمة فرض الإستمرارية مع وجود الإفصاحات التي يراها مناسبة فيما يخص العوامل ذات الاثر غير الجوهرى بالبيانات مثل خطط الادارة المستقبلية هنا للمدقق اني يبدي رأياً نظيفاً وبخلاف ذلك الإفصاح له أن يبدي رأياً متحفظاً وبحسب ما يراه مناسباً.

والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة و(X3) الارباح قبل الضرائب الى المطلوبات المتداولة و(X4) تمثل صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة وبعد استخراج قيم النموذج يتم ضربها بالأوزان الترجيحية للنموذج لاستخراج قيم (Z) التي يتم مقارنتها مع الحد المعياري للنموذج (0.862) أن القيم التي تكون اعلى من هذا الحد تعد قادرة على الاستمرار وما القيم دون هذا الحد غير قادرة على الاستمرار اذ تم استخدام نموذج (Springate) كونه احد مقاييس الكمية التي يمكن للمدقق استخدامها كاحد الإجراءات التحليلية الخاصة بالنسب المالية التي توفر للمدقق مؤشر عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار أنه هذا النموذج يتناسب مع جميع القطاعات بحسب الادبيات المحاسبية، مما سوفر للمدقق الوقت والجهد والكلفة. وفي ادناه صيغ النموذج المستخدمة ومعاملاته وكالاتي:

$$Z=1.03 X1+3.07 X2+0.66 X3+0.4 X4.....(3)$$

أ- التحقق من فرض الإستمرارية لشركات القطاع الصناعي

احتساب قيم (Z) بعد ضرب قيم النسب المالية بالأوزان الترجيحية الخاصة بنموذج (Springate) وكما في الجدول (6) ادناه:

وجود شك جوهري حول الوضع المالي من خلال إجراءات التدقيق الأساسية والتفصيلية التي حددتها المعايير المعتمدة، ولكنها لم تهتم بتقديم أدوات محددة أو نماذج معينة يمكن أن يستخدمها المدقق الخارجي في برامج تدقيقه لمعرفة مدى سلامة الوضع المالي للشركة تحت التدقيق، [16]، وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن للمدقق أن يقوم باداء مهامه اتجاه التحقق من سلامة الوضع المالي للشركة وسلامة الوظائف المحاسبية القياس والافصاح للشركة تحت التدقيق حتى أن لم تلتزمه المعايير المعتمدة بذلك لاهمية الموضوع والآثار المترتبة عليه في حال حدث الفشل المالي وذلك لحماية المستخدم فضلا عن تجنب المدقق الخارجي للمسؤولية.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

اولا- **التحقق من فرض الإستمرارية** : يتناول المحور الحالي قياس مدى قدرة الشركات على الإستمرارية من خلال تطبيق نموذج (Springate) على البيانات المالية السنوية للشركات عينة البحث للفترة (2015-2019) واستخراج متغيرات المعادلة الخاصة بالنموذج، اذ تمثل قيمة (X1) رأس المال العمل الى مجموع الاصول الملموسة وقيمة (X2) تمثل الارباح قبل الفوائد

جدول (6) : استخراج قيمة (Z) وفق نموذج (Springate) لشركات القطاع الصناعي

اسم الشركة	السنة	1.03 X1	3.07 X2	0.66 X3	0.4 X4	Z	ملاحظات	فرض الإستمرارية	AW
المنصور	2015	1.09	0.27	0.77	0.21	2.34	ملائم	0.98	ملائم
	2016	1.03	0.00	0.00	0.15	1.17	ملائم		
	2017	0.88	0.09	0.25	0.16	1.38	ملائم		
	2018	0.79	-0.12	-0.10	0.14	0.71	غ ملائم		
	2019	0.12	-0.41	-0.43	0.03	-0.69	غ ملائم		
بغداد	2015	0.36	-0.28	-11.42	0.02	-11.32	غ ملائم	-2.22	غير ملائم
	2016	0.24	0.01	0.07	0.04	0.36	غ ملائم		
	2017	0.22	0.00	0.00	0.05	0.27	غ ملائم		
	2018	0.25	-0.09	-1.59	0.03	-1.40	غ ملائم		
	2019	0.24	0.05	0.63	0.05	0.96	ملائم		
الصناعات الكيماوية	2015	0.36	0.04	0.02	0.03	0.45	غ ملائم	0.13	غير ملائم
	2016	0.82	-0.10	-1.48	0.00	-0.76	غ ملائم		
	2017	0.82	-0.03	-0.53	0.02	0.28	غ ملائم		
	2018	0.26	0.03	0.01	0.03	0.33	غ ملائم		
	2019	0.49	-0.02	-0.15	0.02	0.34	غ ملائم		

على التوالي وهي اقل من الحد المعياري للنموذج اما متوسط قيمة (Z) لشركتي (بغداد، الصناعات الكيماوية) فقد ضهر بشكل منخفض خلال السنوات (2015-2019) اذ بلغ (-2.22، 0.13) على التوالي، هو اقل من الحد المعياري الخاص بالنموذج (0.862) مما يشير الى أن الشركات المذكورة غير قادرة على الاستمرار أن فرض الإستمرارية ظهر بشكل غير ملائم وفق نموذج (Springate)، وقد ظهرت النسب المالية لشركتي بغداد والصناعات الكيماوية خلال السنوات (2015-2019) بشكل متدني، واخرى بشكل سلبي المتمثلة بنسب هيكل راس المال، نسب الربحية، نسب المبيعات، بسبب انخفاض المبيعات وتحقق عجز تشغيلي واظهار رصيد الاحتياطي مدينا مخالفا لطبيعته المحاسبية) ولم تتم ادارات الشركات ضمن القطاع الصناعي بالافصاح اجراء تقييم لمدى قدرة الشركات على الاستمرار، ولم يتضمن تقرير المدقق الخارجي الاشارة الى ذلك.

ب- شركات قطاع التأمين

احتساب قيم (Z) بعد ضرب قيم النسب المالية بالاوزان الترجيحية الخاصة بنموذج (Springate) وكما في الجدول (7) ادناه:

من الجدول اعلاه يتضح أن شركة المنصور تميزت بتحقيق اعلى قيم لـ (Z) مقارنة بمثيلاتها حيث بلغ متوسط قيم (Z) (0.98) خلال سنوات (2015-2019) وهو اعلى من الحد المعياري (0.862) لنموذج (Springate) مما يشير الى ملائمة فرض الإستمرارية أن الشركة قادرة على الاستمرار، علما انها حققت نجاحا في السنوات الثلاث الاولى، اذ بلغت قيمها (2.34، 1.17، 1.38) على التوالي، اما بقية السنوات فكانت قيم (Z) منخفضة (0.71، -0.69) ويعزى اسباب ذلك (تم ايقاف قسم الحبوب بموجب قرار بموجب قرار من وزارة الصحة في سنة 2018، مما ادى ذلك الى انخفاض الايرادات بنسبة 23% انخفاض معدل الخزين بنسبة 62% عما كان عليه في السنوات السابقة بسبب توقف انتاج قسم الحبوب اما فيما يتعلق في سنة 2019 وازضافة للاسباب السابقة فقد تم معالجة اندثارات الموجودات للاقسام المتوقفة في حساب الايرادات الرأسمالية، انخفاض النقد في الصندوق ولدى البنك بنسبة 95% عما كان عليه في سنة 2017 بسبب انخفاض الايراد وتنفيذ مشاريع التوسع في قسم الشراب)، وقد اشار تقرير المدقق الخارجي في تقريره الناالشركة قد سددت 85% من ديونها الى وزارة الصحة خلال عامي (2018-2019)،

جدول (7) : استخراج قيمة (Z) وفق نموذج (Springate) لشركات التحويل المالي

اسم الشركة	السنة	1.03 X1	3.07 X2	0.66 X3	0.4 X4	Z	ملاحظات	AW	فرض الإستمرارية
الامين	2015	0.79	0.28	0.57	0.08	1.74	ملائم	1.08	ملائم
	2016	0.34	0.16	0.55	0.09	1.13	ملائم		
	2017	0.29	-0.05	-0.16	0.06	0.14	ملائم		
	2018	0.81	0.09	0.37	0.06	1.33	ملائم		
	2019	0.80	0.04	0.14	0.06	1.04	ملائم		
الاهلية للتأمين	2015	1.05	-0.12	-0.13	0.07	0.87	ملائم	0.88	ملائم
	2016	1.02	-0.03	-0.03	0.03	0.99	ملائم		
	2017	1.00	-0.09	-0.08	0.03	0.86	غ ملائم		
	2018	0.97	-0.09	-0.07	0.02	0.84	غ ملائم		
	2019	1.32	-0.30	-0.21	0.02	0.83	غ ملائم		
الخليج للتأمين	2015	0.96	0.11	0.38	0.06	1.52	ملائم	1.80	ملائم
	2016	0.98	0.13	0.59	0.08	1.78	ملائم		
	2017	0.97	0.50	1.81	0.17	3.44	ملائم		
	2018	0.81	0.21	0.22	0.08	1.32	ملائم		
	2019	0.82	0.04	0.04	0.02	0.93	ملائم		

كانت قيمها تحت الحد المعياري اذ كانت (0.83، 0.86، 0.84) على التوالي بسبب الخسائر التشغيلية لتلك السنوات التي ادت الى اظهار النسب المالية بشكل سلبي مما ادى اظهار قيم (z) اقل من الحد المعياري البالغ (0.862).

ج- شركات القطاع السياحة والفنادق

احتساب قيم (Z) بعد ضرب قيم النسب المالية بالأوزان الترجيحية الخاصة بنموذج (Springate) وكما في الجدول (8) ادناه:

من الجدول اعلاه يتضح أن متوسط قيمة (z) للشركات (الامين، الاهلية للتأمين، الخليج للتأمين) بلغ (1.08، 0.88، 1.80) على التوالي، وهو اعلى من الحد المعياري لنموذج (Springate) (0.862) مما يشير الى ملائمة فرض الإستمرارية لجميع الشركات المذكورة أنها قادرة على الاستمرار، وقد تراوحت القيم (0.14-1.74، 0.83-0.99، 0.93-3.44) على التوالي أنها ملائمة لجميع الشركات ولجميع السنوات عينة البحث باستثناء شركة الاهلية للتأمين للسنوات (2017، 2018، 2019) حيث

جدول (8) : استخراج قيمة (Z) وفق نموذج (Springate) لشركات السياحة والفنادق

اسم الشركة	السنة	1.03 X1	3.07 X2	0.66 X3	0.4 X4	Z	ملاحظات	AW	فرض الإستمرارية
سد الموصل	2015	-0.60	-0.41	-0.06	0.02	-1.05	غ ملائم	-1.82	غير ملائم
	2016	-0.92	-1.02	-0.12	0.04	-2.02	غ ملائم		
	2017	-1.17	-0.87	-0.09	0.05	-2.09	غ ملائم		
	2018	-1.33	-0.40	-0.04	0.06	-1.71	غ ملائم		
	2019	-1.24	-0.94	-0.09	0.06	-2.21	غ ملائم		
بابل	2015	0.42	-0.25	-0.11	0.00	0.05	غ ملائم	1.53	ملائم
	2016	0.40	0.54	0.21	0.09	1.23	ملائم		
	2017	0.51	0.89	0.42	0.14	1.96	ملائم		
	2018	0.62	0.95	0.56	0.13	2.26	ملائم		
	2019	0.68	0.82	0.56	0.11	2.16	ملائم		
كربلاء	2015	0.17	-0.10	-1.53	0.00	-1.46	غ ملائم	-1.50	غير ملائم
	2016	0.18	-0.07	-3.00	0.00	-2.89	غ ملائم		
	2017	0.02	-0.04	-1.75	0.00	-1.77	غ ملائم		
	2018	0.31	-0.03	-0.97	0.00	-0.69	غ ملائم		
	2019	0.31	-0.03	-0.97	0.00	-0.68	غ ملائم		

اقل من الحد المعياري المذكور مما يشير الى عدم ملائمة فرض الإستمرارية وعدم قدرة الشركة على الاستمرار وفق النموذج. إن اسباب تدني النسب المالية والاخرى سالبة لشركة سد الموصل يعود الى توقف النشاط بشكل شبه كامل وبنسبة تشغيل 12% بسبب الاوضاع الامنية بعد سنة 2014، مما ادى الى تحقق عجز تشغيل وانخفاض الإيرادات ومعالجة العجز التشغيلي في حساب الاحتياطات، مما ادى الى ظهور الحساب مدينا مخالفا لطبيعته المحاسبية خلال السنوات عينة البحث، اما شركة كربلاء فانها لم تحقق اي إيرادات خلال سنوات عينة البحث بسبب ابرام 4 عقود

الجدول اعلاه يبين أن شركة بابل تميزت بتحقيق اعلى قيمة (z) مقارنة بمثيلاتها، حيث بلغ متوسط القيمة (1.54) وهو اعلى من الحد المعياري للنموذج (Springate) (0.862) مما يشير الى ملائمة فرض الإستمرارية أن الشركة قادرة على الاستمرار وقد كانت قيمة (z) منخفضة حيث كانت (0.05) في السنة (2015) اما السنوات المتبقية فان قيمها كانت اعلى من الحد المعياري للنموذج حيث كانت (2016/1.23، 2017/1.96، 2018/2.26، 2019/2.16) اما متوسط قيمة (z) لشركتي (سد الموصل، وكربلاء) ظهر بالسالب حيث بلغ (1.5، 1.82) على التوالي وهو

بنسبة (50%) بسبب التوقفات التي حدثت. وفي سنة 2018 تم معالجة جزء من خسائر الشركة من حساب الاحتياطي.

3. **شركة الصناعات الكيماوية:** من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث تبين أن شركة الصناعات الكيماوية انها غير قادرة على الاستمرار وفق نموذج (springate)، مما يشير الى عدم ملائمة فرض الإستمرارية، ويرى الباحث من المناسب أن يتضمن تقرير المدقق الخارجي الإشارة تدني النسب المالية للشركة ومنها نسبة الربحية حيث ظهرت في السنوات (2016، 2017، 2018) بشكل سلبي فضلا عن تدني نسب النشاط حيث تراوحت في السنوات (2015-2019) بين (0.08-0.001). إن رأي المدقق الخارجي لشركة المنصور الدوائية كان رأيا ايجابيا للسنوات (2015-2019). إن ابرز ما جاء في تقرير المدقق الخارجي خلال السنوات المذكورة تحقق عجزا ماليا في سنة 2018 واطفاء 50% من العجز المتراكم من احتياطي التوسعات، وتوقف نشاط الشركة لمدة 2016/2 لغاية 2017/3 لمتطلبات قانونية مما تحقق عجز مالي.

4. **الامين للتأمين:** من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث في المحور السابق تبين أن شركة الامين للتأمين انها قادرة على الاستمرار وفق نموذج (springate) مما يشير الى ملائمة فرض الإستمرارية وقد اظهرت نتائج تحليل البيانات المالية سلامة المؤشرات المالية المتعلقة (بنسب الرفع المالي، نسب السيولة، نسب الذشاط، ونسب توازن الاصول) والمتمثلات بـ (X2, X3, X4)، عدا نسب الربحية (X1) فانها كانت متدنية وفي سنة 2017 سالبة بسبب الخسارة المتحققة في ذلك العام والبالغة (79) مليون دينار التي تشكل نسبة ضئيلة لا تؤثر على الوضع المالي للشركة، وقد شكلت نسبة (2%) من راس المال إن الشركة لم تقم بإعادة تقييم الاصول حيث ظهرت قيمة الموجودات الثابتة في السنوات (2016 - 2019) بقيم متدنية جدا حيث بلغت (2) دينار فقط اما في سنة (2015) كانت قيمتها الدفترية (4) ملايين دينار، وبشكل عام يتوافق رأي المدقق الخارجي مع النتائج التي توصل اليها الباحث، ولكن يرى الباحث انه من المناسب أن يتم تضمين تقرير المدقق الخارجي الإشارة الى الفقرات المذكورة عند ابداء الرأي حيث كان رأيه ايجابيا للسنوات (2015-2019). إن تقرير المدقق الخارجي لم يتضمن اي ملاحظات تذكر أنما اقتصر على ذكر الايضاحات.

استثمارية لاغراض التوسعة، مما ادى ذلك الى تحقق عجز تشغيلي وبدوره اثر على النسب المالية للشركة وظهور متوسط قيمة (z) اقل من الحد المعيار للنموذج (0.862) ولم تقم الادارة باجراء تقييم لمدى قدرتها على الاستمرار، ولم يذكر ذلك في تقرير المدقق الخارجي خلال السنوات عينة البحث.

ثانيا- دور المدقق الخارجي في تقييم تقارير المدققين الخارجيين في الشركات عينة البحث: في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث فيما يتعلق بقياس فرض الإستمرارية للشركات عينة البحث خلال السنوات (2015-2019)، سيتم تقييم تقارير المدققين الخارجيين ومدى مراعاتهم للنتائج التي توصل اليها الباحث وتأثير ذلك على الرأي وكالاتي:

1. **شركة المنصور الدوائية:** من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث تبين أن شركة المنصور الدوائية قادرة على الاستمرار وفق نموذج (springate)، مما يشير الى ملائمة فرض الإستمرارية. ويرى الباحث من خلال تحليل التقارير المالية للشركة واستنادا على مؤشرات الإستمرارية وعدالة العرض أنه يجب أن يكون الرأي ايجابيا وهذا ما يتوافق مع رأي المدقق الخارجي لشركة المنصور الدوائية، حيث كان رأيا ايجابيا للسنوات (2015-2019).

2. **شركة بغداد لمواد التغليف:** من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث تبين أن شركة بغداد لمواد التغليف غير قادرة على الاستمرار وفق نموذج (springate)، مما يشير الى عدم ملائمة فرض الإستمرارية، ويرى الباحث من خلال تحليل التقارير المالية للشركة واستنادا على مؤشرات الإستمرارية وعدالة العرض أنه يجب أن يكون الرأي متحفظا او ايجابيا مع اضافة فقرات لفت الانتباه للرأي، كون الاحتياطات كانت سالبة وأنها قد تعرضت لخسائر في سنتي (2015، 2018). إن النسب المالية ظهرت بالسالب فيما يتعلق بنسب الربحية المعرفة بـ (x3)، والنسب المتعلقة بسياسة الادارة في توزيع الارباح المتمثلة بـ (x2)، وفي المقابل كان رأي المدقق الخارجي لشركة المنصور الدوائية حيث كان رأيا ايجابيا للسنوات (2015-2019) دون تضمين تقريره الإشارة الى الفقرات اعلاه، إن ابرز ما جاء في تقريره خلال السنوات المذكورة أن الاندثار المحتسب على الموجودات الثابتة كان

7. شركة المدينة السياحية في سد الموصل: من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث، تبين أن الشركة غير قادرة على الاستمرار، وقد اظهرت نتائج تحليل التقارير المالية للشركة مؤشرات سلبية فيما يتعلق بنسب (حجم رأس المال العامل/X1، نسب الربحية/X3، نسب الدين طويل الامد/X4) اما نسب الاحتياطيات (X2) فكانت متدنية، وقد تعرضت الشركة لخسائر تشغيلية متتالية خلال السنوات (2015-2019) بسبب الوضع الطارئ الذي اصاب المدينة خلال الفترة المذكورة، مما ادى الى زيادة العجز المتراكم للشركة، اذ بلغ في سنة (2019) (2047503762) دينار الذي يشكل نسبة (853%) من رأس المال، مما يتوجب على الشركة إما زيادة أو تخفيض رأس المال أو التوصية بتصفيتها كونها حققت خسائر اكثر من (75%) من رأس المال بحسب ما جاء في قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وقد ظهر رصيد مصادر التمويل طويلة الاجل مخالفا لطبيعته المحاسبية (مدين) بسبب ذلك، كما أن الشركة لم تقم بإعادة تقييم الموجودات الثابتة خلال السنوات (2015-2019)، أما بالنسبة للمخزون فانه مقيم بالكلفة خلافا للنظام المحاسبي الموحد الذي اشار الى تقييم المخزون بالقيمة التحصيلية الصافية، وهذا ما يتوافق مع رأي المدقق الخارجي لشركة المدينة السياحية في سد الموصل، حيث كان رأيا ايجابيا للسنوات (2015-2019). ويرى الباحث انه من المناسب أن يتم مراعاة ما جاء في الفقرة (9) من معيار التدقيق الدولي (706) الذي نص على (تضمن تقرير المراجع على فقرة لفت الانتباه عند وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث او ظروف تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة). إن ابرز الفقرات التي تم تناولها في تقرير المدقق الخارجي كانت كالاتي (نشاط الشركة، النشاط التشغيلي، العقود، الموجودات الثابتة والمخزنية، المدينون والدائنون، النقد لدى المصارف).

8. شركة فندق بابل مساهمة مختلطة: من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث، تبين أن الشركة لديها قدرة على الاستمرار وملائمة فرض الإستمرارية، وقد اظهرت نتائج تحليل التقارير المالية للشركة مؤشرات ايجابية فيما يتعلق بنسب (حجم رأس المال العامل/X1، الاحتياطيات (X2)، نسب الربحية/X3، نسب الدين طويل الامد/X4)، وهذا ما يتوافق مع رأي المدقق الخارجي لشركة فندق بابل، حيث كان رأيه ايجابيا للسنوات (2015-2019)، وقد تضمن تقرير

5. الاهلية للتأمين: من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث في المحور السابق، تبين أن شركة الاهلية للتأمين انها قادرة على الاستمرار وفق نموذج (springate) مما يشير الى ملائمة فرض الإستمرارية، وقد اظهرت نتائج تحليل البيانات المالية سلامة المؤشرات المالية المتعلقة (بنسب الرفع المالي، نسب السيولة، نسب النشاط، ونسب توازن الاصول) والمتمثلات بـ (X2، X3، X4)، عدا نسب الربحية (X1) فأنها كانت سالبة بسبب الخسارة المتحققة في السنوات (2015-2019) حيث بلغت (173، 45، 121، 102، 307) على التوالي، التي تشكل نسبة (7، 2، 5، 4، 12) % على التوالي وبسبب الخسائر المتتالية واطفائها من رصيد الاحتياطي ادى ذلك الى ظهور حساب الاحتياطيات مخالفا لطبيعته المحاسبية (مدين) في سنتي (2018، 2019) والتي تشكل نسبة (2%، 13%) من رأس المال، وبشكل عام يتوافق رأي المدقق الخارجي مع النتائج التي توصل اليها الباحث حيث كان رأيه ايجابيا للسنوات (2015-2019). إن ابرز ما جاء في تقارير المدقق الخارجي للسنوات المذكورة هي (زيادة مخصص هبوط قيمة الاستثمارات المالية، اطفاء رصيد حساب الفائض المتراكم بحساب العجز المتراكم، منح مكافآت لغير العاملين كمخصصات الى اعضاء مجلس الادارة خلال سنة 2016 من دون موافقة الهيئة العامة).

6. الخليج للتأمين: من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث في المحور السابق تبين أن شركة الخليج للتأمين قادرة على الاستمرار وفق نموذج (springate) مما يشير الى ملائمة فرض الإستمرارية انها غير معرضة للفشل المالي وقد اظهرت نتائج تحليل البيانات المالية سلامة المؤشرات المالية المتعلقة (بنسب الربحية، الرفع المالي، نسب السيولة، نسب النشاط، ونسب توازن الاصول) والمتمثلة، بـ (X3، X4)، X1، X2، وبشكل عام يتوافق رأي المدقق الخارجي مع النتائج التي توصل اليها الباحث حيث كان رأيه ايجابيا للسنوات (2015-2019). إن ابرز ما جاء في تقارير المدقق الخارجي للسنوات المذكورة هي (تم بيع اسهم الخليج البالغة (60) مليون سهم بسعر (8400) الف دينار وشراء (30) مليون سهم بالسعر المذكور نفسه، لم يتم احتساب مخصص لهبوط قيمة الاستثمارات لسنة/2019، لم يتم الحصول على تأييد بالأرصدة المدينة والدائنة، تنزيل 25% من العجز المتراكم من الفائض المتراكم في سنة/2018).

2. عدم امتثال مراقبي الحسابات لمعيار التدقيق الدولي (570) في البيئة العراقية لعدم وجود الزام بذلك، مما انتج ذلك بعدم اعطاء رأي بشأن مدى فُدرة الشركة، علما ان الرأي كان ايجابيا لجميع شركات عينة البحث، على الرغم من عدم ملائمة فرض الإستمرارية لبعض الشركات.
3. اظهرت نتائج قياس الإستمرارية تفاوت بنسب النجاح والفشل المالي على مستوى القطاعات المختلفة او على مستوى الشركات عينة البحث، حيث كان القطاع الاكثر نجاحا هو قطاع (التأمين) بمتوسط قيمة (z) بلغت (1.25) وقد حققت شركة (الخليج للتأمين) اعلى مستويات النجاح على مستوى الشركات عينة البحث بمتوسط قيمة (z) بلغت (1.80) خلال سنوات (2015-2019)، اما القطاع الاقل نجاحا هو قطاع (السياحة والفنادق) بمتوسط قيمة (z) بلغت (0.61) وقد حققت شركة (المدينة السياحية في سد الموصل) اعلى مستويات الفشل المالي على مستوى الشركات عينة البحث بمتوسط قيمة (z) بلغت (-0.8.35) خلال سنوات (2015-2019)، وتعزى اسباب ذلك الى توقف النشاط خلال الفترة المذكورة بسبب الوضع الأمني للمدينة.

ثانيا- التوصيات

1. ضرورة استخدام النماذج التمييزية الخاص بقياس فرض الإستمرارية في الإجراءات التحليلية من قبل المدققين خلال مراحل التدقيق للمساعدة في التخطيط والاشراف وتحديد الإجراءات التفصيلية المطلوبة للتحقق من فرض الإستمرارية ومدى احتمالية تعرضها للفشل المالي.
2. ضرورة قيام الجهات المهنية المختصة بالمهنة تبني معيار التدقيق الدولي (570) في البيئة العراقية.
3. ضرورة اجراء تقييم لفرض الاستمرارية من قبل الادارات الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مع مراجعة ذلك التقييم من قبل مراقبي الحسابات لتشخيص مكان الخطر والتوصية باتخاذ الاجراءات المناسبة بحقها.
4. يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات في مجال تدقيق فرض الإستمرارية للتوصل الى نماذج قياس اكثر شمولية لكي تساعد المدقق الخارجي في تقييم الوضع المالي للشركات المساهمة في البيئة العراقية.

المدقق الخارجي الفقرات التالية (نشاط الشركة، نتيجة النشاط، الموازنة التخطيطية، مخالفات في تطبيق القوانين، الموجودات الثابتة، القروض الممنوحة، الاستثمارات المالية، المدينون والدائنون، النقد لدى المصارف، المصروفات، حسابات المساهمين، الدعاوى، التقارير الصادرة، الاحداث اللاحقة).

9. **فندق كربلاء:** تبين أن الشركة غير قادرة على الاستمرار وعدم ملائمة فرض الإستمرارية ومن خلال تحليل التقارير المالية من قبل الباحث، تبين سلامة المؤشرات المالية المتعلقة (بحجم راس المال العامل، والتداول والمديونية) وتدني نسب المتعلقة بنسب النشاط ونسب الارباح المحتجرة والاحتياطيات اما نسب الربحية فكانت سلبية خلال السنوات (2015-2019) بسبب العجز التشغيلي المتحقق خلال السنوات المذكورة حيث بلغ في (161، 139، 81، 84، 73) على التوالي ويرجع الباحث اسباب تلك الخسائر بسبب عدم تحقق اي ايرادات خلال هذه السنوات بسبب توقف النشاط لأسباب تعذر على الباحث التعرف عليها، كما ازدياد مبلغ الاحتياطيات في سنة 2017 على الرغم من تحقق خسارة في تلك السنة والسنة السابقة لها حيث كان رصيد الاحتياطيات (736) مليون دينار في سنة/2016 واصبح (768) مليون في سنة/2017 بفارق بالزيادة بلغ (32) مليون دينار، وقد تعذر على الباحث معرفة الاسباب، وبشكل عام يتوافق رأي المدقق الخارجي مع النتائج التي توصل اليها الباحث حيث كان رأي المدقق الخارجي ايجابيا للسنوات (2015-2019)، ويرى الباحث أن من المناسب الاشارة في تقريره الى الملاحظات اعلاه، كما لم يتم تضمين التقرير وفترة الرأي مدى فُدرة الشركة على الاستمرار او فقرة لفت الانتباه بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (706)، حيث لم يتضمن تقريره اي ملاحظات تذكر أنما اقتصر على ذكر الايضاحات.

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات

1. وجود العديد من نماذج قياس (فرض الإستمرارية) إن اغلبها تشتتت في عدد من النسب المالية وغير مالية أنها تعتمد على المعلومات المالية في الاغلب لتقييم الوضع المالي والمستقبلي للشركة.

المصادر والمراجع

- [8] توماس هنكي، وليم توماس وأمرسون هنكي، " المراجعة بين النظرية والتطبيق"، تعريب جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 1989. الصفحات 23-75.
- [9] Pickett, Spencer, (2005): "the essential handbook of internal auditing", John Wiley, London.p 27-31.
- [10] الغصين، بسام عبد الله، (2004) "إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات" دراسة تطبيقية في قطاع المقاولات، رسالة ماجستير مقدمة الى قم إدارة الأعمال في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية - غزة. صفحات 38-73.
- [11] Arnes, A., & J., elder, (2014), "The Auditing and assurance services": An integrated approach 15th.88-150.
- [12] الشريف، عمر، (2016)، "التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق الخارجي والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570" أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة سطيف جان - الجزائر العدد (19). الصفحات 8-11.
- [13] الدوغجي، عمي حسين، (2008)، "مدى مسؤولية المدقق الخارجي عن فرض الإستمرارية الفشل المالي للشركات"، رسالة ماجستير مقدمة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد. الصفحات 21-34.
- [14] الحمداني، رافعة ابراهيم، (2018) "التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي/3-Zeta & Kida دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية" بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية - جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد المجلد رقم (3) العدد (43). الصفحات 15-16.
- [15] تومي، ابراهيم، (2017) "تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية" اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية في جامعة محمد خيضر- الجزائر. الصفحات 40-67.
- [16] المومني، منذر شويات، زياد (2008) "قُدرة المدقق الخارجي على اكتشاف مؤشرات الشك بإستمرارية العملاء" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة في جامعة البلقاء التطبيقية - الاردن المنارة. الصفحات 3-15.
- [1] الحوراني، محمد زكي، (2013)، "مدى التزام المدققين الخارجيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 570 تقييم إستمرارية الشركات واثره على جودة المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الإسلامية - فلسطين. الصفحات 6-55.
- [2] كريم، حسين صالح، (2015)، "دور اجراءات المدقق الخارجي الخارجي في بيان قُدرة الشركات على الإستمرارية"، بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، رسالة ماجستير مقدمة الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق. الصفحات 7-53.
- [3] حميد، ثائر كامل، (2020)، "تأثير جودة الارياح بإستخدام نموذج الاستدامة في إستمرارية الشركة" اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- جامعة بغداد. الصفحات 10-71.
- [4] Enofe & mgbome (2013) "Audit Report and Going Concern Assumption in the Face of Corporate Scandals in Nigeria" Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.13.p 5-70.
- [5] Carson Elizabeth, Neil L. Fargher, Marshall A. Geiger, Clive S. Lennox, K. Raghunandan, and Marleen Willekens (2014) "Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis", A Journal of Practice & Theory American Accounting Association Vol. 32, 1.p 11-56.
- [6] Altman, E., Iwanicz-Drozowska, M., Laitinen, E., & Suvas, A. (2014), "Distressed Firm and Bankruptcy Prediction in an International Context: A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model" Working Paper.p 5-39.
- [7] القرشي، اياد، (2011)، "التدقيق الخارجي منهاجاً علمياً نظرياً وتطبيقياً" دار المعرفة للطباعة والنشر بغداد. الصفحات 53-90.

تطبيقية"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط،
العدد 21. الصفحات 51-59.

[17] Kiger, Jack E., and Scheiner, James H., (2004)
"Auditing", Boston Houghton Mifflin
Company. p 17-23.

[18] اريز، الفين لوبك، جيمس، (2005)، " المراجعة - مدخل
متكامل" ترجمة د.محمد عبد القادر الديسبي ومراجعة احمد
حامد الحجاج، دار المريخ للنشر- السعودية.

[19] بوتين، محمد، (2007)، "المراجعة ومراقبة الحسابات من
النظرية الى التطبيق" ديأن المطبوعات الجامعية. الصفحات
51-52.

[20] Wild Bernstein, Leopold A. and John J.
(1998) "Financial Statement Analysis":
Theory, Application and Interpretation, 6th
edition, The McGraw-Hill Companies,
Singapore. p 44-62.

[21] International Standard on Auditing No. 570,
(2007) "Going Concern". p 14-28.

[22] International Financial Reporting
Standards,(2018), "Going Concern"
Presentation of Financial Statements, IAS
(1).p 34-44.

[23] مطر، محمد عطية وعبيدات، احمد نواف،(2007)، " دور
النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين
دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ
بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة
الأردنية" المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد (3) ،العدد
(4)، الصفحات 13-19.

[24] Keener, Mary Hilston,(2013) ,"Predicting
The Financial Failure Of Retail Companies
In The United States" Journal of Business &
Economics Research - USA Vol. 11, No. 8. p
74-93.

[25] Edwards, Donald E. (1993) "Going-Concern
Evaluation: Factors Affecting Decisions",
The CPA Journal.p 24-33.

[26] عبد الرحمن، عاطف، (1995) " تطوير المحتوى الإخباري
لتقرير مراجع الحسابات الخارجي مدخل تحسين الإفصاح
المحاسبى لشركات قطاع الأعمال المصرية (دراسة نظرية